

كبريت قبيحا كغيره اذا كان ما لم يشعه به في شط بل احده انما فوزه فاما الموافقة فيه فانه في العلم بهذا
اصل واصلا وهو ان كل ما يشا به من عبادة او عادة او كل ما هو من المحركات في هذه الدنيا
ومنه ما يقع اذا كان له من مضمنا مجزوم واما ما كان مشروكا انما قد فعله سلفنا السابقين فانه
كل ما فيه جميع الأدلة الدالة من الله بولسنت والاجماع على نفي البدع وكلها محرم كما او تنزيها
تندرج هذه المسائل بها فاما في مجتمعها فانها ببع محدثة وانما ما يهتد للكارهين وكان واحد من
الوصفين موجب للدين اذا المتابعة من غير ما في الجملة ولو كانت في السلف والبدع من غير ما في الجملة
ولو لم يفسرها الكفار فاذا اجتمع الوصفان صارا عليين مستقلين في القبح والنهي ففصل
اذ اقر هذا الاصل في متابعتهم فنقول موافقتهم في ما قدم لا يوجب نفيهم عن طريق الطريق الا
العلم هو ما تقدم من ان هذا هو الفقه لاهل الكتاب بغير ما ليس من ديننا ولا عادة سلفنا فيكون
مفسدة موافقتهم في تركه مصلحة مخالفتهم حتى لو كان موافقتهم في ذلك اذ اتفقا فيما ليس مأخوذا
عزيم كما ان الشرع لما مخالفتهم ما في مخالفتهم من المصلحة كما تقدمت الاشارة اليه فمن اتفقهم فثبت
على نفيهم هذه المصلحة وان لم يكن قد اتفقوا في نفيها اذ اجمعوا في نفيها من البدع المحمودة وهذه
الطريق لا يرب انما تامل على هذه النسبة في ذلك فان اتفقا في احوال النسبة بهم ان يكون مكرها
وكذلك اقل احوال البدع ان كل ما هو من ديننا ومبدأ كثير من اهل الحرم التمسك بهم في العبد مثل قول الله
عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم فان موجب هذا الحرم النسبة بهم مطلقا وكذلك قوله خالفوا
المشركين وخوف ذلك ومثل ما ذكرنا من دالة الكفر بولسنت على تحريم سبيل المفضول عليهم والظاهر
واعيادهم من سبيلهم الى غير ذلك من الدلائل فمن انطوى على ما تقدم من الدلائل العامة انما
واعيادها وقبائلها في اهل هذه المسئلة في كثير مما تقدم من الدلائل وتبين ان هذا
من جنس اعمال النبي دينهم وشمادتهم والباطل وان هذا محرم كغيره في خلافه فان كان من خصائص
دينهم ولا سيما انهم مثل نزع العلق في الصلاة فانه جائز كان انما اجازير ونبي له ايضا
القرآن بي ما يقينا فيه على انما لم يحرم شيئا كونه موافقا في حقه وبي ان تحريم الاعياد
ما حرمه ففصلنا موافقتهم اولم تحسد واما الطريق الثاني الخاص في نفي اعياد الكفار
فالكتاب والسنة والاجماع والاعتبار انما الكتاب فما اراد به غير احد من السابقين وغيرهم في قوله تعالى
والذين لا يشركون في الزور واذا امروا بالشرع والكرامات فويل لظلمنا في اجماع ما سنده محمد
ابن سديد في قوله والذين لا يشركون في الزور قال هو المشركين وكذلك ذكره في جهاهم قال هو
اعباد المشركين وكذلك من السبع ابن سيرين قال اعياد المشركين وفي معنى هذا ما رووه عن عروة قال

اب

لعب كان لهم في اجماعهم وقال القاضي ابو يعلى مسل في انه من حضور اعياد المشركين وروى
ابو بكر بن الاصمعي في مسنده في شرع اهل الذمعة عن ابي عبد الله في قوله تعالى والذين لا يشركون في الزور
قال عبد المشركين وما سنده عن ابن سيرين عن الضحك والذين لا يشركون في الزور فلام الشرك وما سنده
عن جويده عن الضحك والذين لا يشركون في الزور قال اعياد المشركين وروى ما سنده عن جويده عن ابي عبد الله
الزور لا يبال اهل الشرع على شرهم ولا يخاطبونهم وما سنده عن عطاء بن يسار قال قال عروة بن مسعود اباكم
ورواة الاعاجم وان دخلوا على المشركين يوم عيدهم في اعيادهم وقول هؤلاء الذين يعين اعياد الكفار
ليس مخالفا لقول لعنه الله الكفر اذ كان في اجماعهم ولقول لعنه الله انما مجالس الخنا وقول بعضهم
انه الغضابة عادة السلف في تفسيرهم هكذا يذكر الرجل نوعا من ابناء المشركين المسمى المسمى
اليد او ينيبه على الجنس كالقوله العجمي ما كثر في بعض اعيانهم وغنى ما كثر في بعض اعيانهم فالاشارة الى الجنس لا الى
عينة العنفة لانه قد قال قوم ان المراءاة شرارة الزور التي هي الذم وهذا في نظر فانه تعالى لا يشهد في
الزور ولم يزل يشهد به وبالزور والمسلم يقول شره شره اذا حضر في كبره عن ابن سيرين في العبد
وعروة بن مسعود في قوله تعالى من تشبه بقوم فهو منهم فانه يشهد لوجه الكفر في كلامهم واما ما شهد به لانه
اخبرت به وروى في تفسيره السابقين المذكورين ان الزور هو المحرم المجمع حتى يظهر خلاف ما هو عليه في
الحيعة ومثله في اعيادهم المتتابع عالم يعطى للابن لوي زور ملكا من يظهر مما يعظمه باليسنة و
الشاهد بالزور يظهر كماله في الباطن ولهذا قسم السلف ثمانية في ما يظهر حسن لشبهه او
الشبه وهو في الباطن فالشرك ويحتمل في الباطن في المشبه والغنا ويحتمل في الباطن في المشبه والاعباد
اعباد المشركين في حجة الشبهة والشبهة وهي باطل كذا لا منسفة فيها في الدين وما يترتب منه المذمة العاجلة
فما يترتب اليها في فضائل زور وحضورها مشهود هو اذ ان الله قد مدح تركه مشهودا الذي
هو محرم حضوره في اعيادهم فكيف بالمواقة بما يزيد على ذلك من العمل الذي هو عمل الزور
لا يحرم مشهده ثم محرم هذه الآية فيها المراد بالزور والاعباد عليهم وذلك وجه نفيه ان يشبه في ترك
شهود اعيادهم وغيره من الزور ويعتقد في الذم على ترك حضورها وقد يفيد كراهة حضورها
لشمسية الله لانه انما هو محرم شرها من هذه الآية فغيره لا يفسد الا لغيره على تحريم فعلها وروى
لان الله سبحانه ازره وقدمه في قوله الزور وانه لم يضر غيره قوله في المتظاهرين والذين
ليقولوا منكم من الله الزور ورواها قالوا اجتمعوا في الزور فقال الزور كراهة يقال
قوله الزور بلغ منه فعله ولانه اذا اهدمهم على محرم تركهم مشهده داخليا في فعله من محرم

لع

لورد